

## الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

### ردّ الأمانة على البند 17- تقرير تقييم البرامج لعام 2021

يتوجّه مكتب التقييم بالشكر إلى الأعضاء على كلماتهم الطيبة ويعرب عن تقديره للبيانات التي تقرّ بجدوى تقييماتنا وتأثيرها.

وردًا على سؤال طرحته مجموعة البلدان الآسيوية بشأن تأثير القيود المفروضة على السفر والنفوذ إلى الأسواق بسبب جائحة كوفيد-19 على تقييماتنا، نشير إلى أنّ المكتب قد اضطرّ بالفعل إلى اتخاذ تدابير متعددة لإجراء تقييماته. فنظرًا إلى اختلاف الأوضاع من بلد إلى آخر ومن مكان إلى آخر، وتطورها مع الوقت، توجب على فرق التقييم التابعة للمكتب أن تتحلّى بالمرونة وأن تحدّد أفضل طريقة ممكنة متوافرة في الوقت الذي تجري فيه عملية التقييم. وقد استفادت فرق العمل بوجه عام بشكل أكبر بكثير من أدوات جمع البيانات عن بُعد، مثل المقابلات عبر الإنترنت، والاجتماعات والاستبيانات الافتراضية، وكثفت جهودها لاستقاء الأدلّة من الموارد المتاحة. كما زاد على نحو كبير اللجوء إلى الاستشاريين الوطنيين والمحليين لجمع البيانات الميدانية. وقد استفادت بعض الفرق أيضًا من التجارب الميدانية السابقة للاستشاريين الوطنيين والبيانات التي بحوزتهم. ومع أنّ هذه التدابير - التي تشكّل طريقة جديدة للعمل - قد أتاحت للفرق فرصة مواجهة التحديات إلى حدّ كبير، كانت هناك بعض الحالات التي تعيّن فيها تعديل نطاق التقييمات للتكيف مع الواقع والحفاظ على تكامل البيانات.

وفي ما يتعلق بعدد التقييمات الجاري تنفيذها في كل إقليم، يحدّد المكتب البلدان التي تخضع للتقييمات البراجمية القطرية في كل حالة على حدة بالتشاور مع المكاتب الإقليمية. وتشكّل الدورة البراجمية العامل الحاسم الأول، إذ تجري عادةً التقييمات البراجمية القطرية في السنة ما قبل الأخيرة من الدورة للاستفادة منها إلى أقصى حد. وثمة عوامل هامة أخرى ترتبط بالاحتياجات التي تُعرب عنها المكاتب الإقليمية أو القطرية، مثلًا لإجراء استعراض استراتيجي نتيجة حدوث تغيير في الحكومة أو في ممثلية منظمة الأغذية والزراعة. وإذا ما نظرنا إلى فترة زمنية أطول، نرى أنّ إقليم آسيا والمحيط الهادئ يحظى بتغطية جيدة نسبيًا من ناحية التقييمات البراجمية القطرية، باستثناء فترة السنتين الحالية. وفي الواقع، كان للإقليم العدد الأكبر من التقييمات البراجمية القطرية (5) خلال فترة السنتين السابقة (2017-2018)، ومن المتوقع أن يحظى بالعدد ذاته (5) خلال فترة السنتين المقبلة (2021-2023).

وفي ما يتعلق بتقييمات المشاريع، يقوم المكتب، بموجب نظامه الأساسي، بإجرائها إذا تجاوزت الميزانية مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي. ويُعزى السبب في التغطية الصغيرة نسبيًا في إقليم آسيا والمحيط الهادئ إلى أنّ عدد مشاريع المساعدة الفنية الصغيرة الحجم في هذا الإقليم هو أكبر بكثير من عدد العمليات الميدانية الواسعة النطاق بالمقارنة مع بعض الأقاليم الأخرى. ومع توقّع تطبيق اللامركزية على المكاتب القطرية في وظائف التقييم خلال العام المقبل، ستمنح المكاتب القطرية مزيدًا من المرونة في اختيار المشاريع التي ستخضع للتقييم، ما من شأنه توسيع نطاق التغطية. وفي هذه الحالات، سيكون من المهم إدراجها ضمن خطة التقييم المرفقة بإطار البرمجة القطرية، بالتشاور مع النظراء في الحكومة والشركاء في التمويل، مع ضمان تخصيص ما يكفي من الموارد للتقييم في ميزانيات المشاريع ذات الصلة. ويقوم مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية بتعيين أخصائي إقليمي للتقييم في كل

إقليم بهدف تغطية التقييمات الالامركزية. وبالنسبة إلى إقليم آسيا والمحيط الهادئ، من المتوقع أن يستلم الموظف الإقليمي المسؤول عن التقييم مهامه في وقت لاحق من العام الجاري.

السيد Masahiro Igarashi، مدير مكتب التقييم